

المحور الرابع: أعوان المحاسبة العمومية

أولاً: الأمر بالصرف

ثانياً: المحاسب العمومي

ثالثاً: المراقب المالي

المحاضرة السادسة

أولاً: الأمر بالصرف

1- تعريف الأمر بالصرف

2- أنواع الأمر بالصرف

3- اعتماد الأمر بالصرف ومسؤولياته

تعريف عون المحاسبة:

يعرف بأنه " كل عون مؤهل قانونا لتنفيذ العمليات المالية بالنسبة للايرادات والنفقات وهذا التأهيل يكون بالتعيين أو الانتخاب أو الاعتماد"

أولاً: الأمر بالصرف

1. تعريف الأمر بالصرف:

" هو شخص له الصفة القانونية بإسم الدولة أو الجماعة المحلية أو المؤسسة العمومية لإبرام تصرف أو إثبات وتصفية حق أو دين والأمر بتحصيل."

أي أن كل مدير مصلحة عمومية هو أمر بالصرف والعكس ليس صحيح دائماً.

تنتهي صفة الأمر بالصرف بإنهاء الوظيفة أو بسحب التفويض أو انتهاء مدته أو انتهاء العهدة الانتخابية.

2. أنواع الأمر بالصرف: نجد الأنواع التالية:

- **الأمر بالصرف الرئيسي:** هو الذي منحت له مباشرة صلاحيات الميزانية مثل الوزراء والمسؤولين المعينون قانونا على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.
- **الأمر بالصرف الثانوي:** وهم الذين تم تفويض لهم الاعتمادات من قبل الأمر بالصرف الرئيسي ، إن أغلب الأمور بالصرف الثانويين هم رؤساء المصالح الخارجية لمختلف الوزارات
- الأمر بالصرف الثانوي لا يستطيع تفويض السلطة لغيره لكنه يستطيع تفويض توقيعه.
- أي أن تفويض السلطة يكون من الأمر بالصرف الرئيسي لاستخلافهم في حالة غيابهم وذلك بموجب عقد تعيين يعد قانونا ويبلغ للمحاسب العمومي وهو يعتبر انتقال للسلطة وانتقال للمسؤولية.
- أما تفويض الامضاء أو التوقيع فيكون من الأمر بالصرف الرئيسي والثانوي لصالح الموظفين العاملين تحت سلطتهم.
- **الأمر بالصرف الوحيد:** يختص بها الوالي لأنه في هذه الحالة فهو:
- ليس أمر بالصرف رئيسي لأنه لا يتوفر على ميزانية خاصة بل يهتم بتنفيذ عمليات التجهيز العمومي والاعتمادات الذي ينفذها موزعة اعتبارا من ميزانية التجهيز للدولة.

- ولا يعتبر أمر بالصرف ثانوي لأن الاعتمادات لم تمنح له على أساس التفويض بل منحت له عند بداية السنة لتطبيق برنامج سنوي للتجهيز.
 - **الأمر بالصرف المستخلف:** حسب المادة 28 و29 من قانون المحاسبة العمومية في حالة غياب الأمر بالصرف الرئيسي أو الثانوي أو الوحيد أو في حالة حدوث مانع يمكن للإدارة الوصية الاستخلاف بموظف آخر بموجب قرار يبلغ إلى المحاسب العمومي.
 - **الأمر بالصرف المفوض:** ويعني أنه يمكن للأمر بالصرف تفويض توقيعتهم إلى أحد مرؤوسيهام وذلك في حدود الصلاحيات فتفويض الامضاء يسمح بالقيام ببعض عمليات التسيير من طرف الأمر بالصرف المفوض لحساب وبإسم الأمر بالصرف الأصلي، أي أن الأمر بالصرف الأصلي مسؤول مسؤولية تضامنية مع الأمر بالصرف المفوض.
 - 3. **إعتماد الأمر بالصرف ومسؤولياته:**
 - يتم اعتماد الأمر بالصرف من طرف المحاسب المختص وذلك بتقديم ملف يتكون من قرار التعيين، النقل أو المداومة ونموذج التوقيع إضافة إلى قرارات تفويض التوقيعات للأعوان الذين ينوبون عنه، يتم الاحتفاظ بملف الاعتماد لدي المحاسب العمومي.
 - وتتمثل مسؤولية الأمر بالصرف مسؤولية محددة بموجب القانون وفق المادة 32 من قانون المحاسبة العمومية فيما يلي:
 - **مسؤولية مدنية وجزائية:** وتعني المحافظة على صيانة واستعمال الممتلكات المكتسبة من الأموال العمومية.
 - **مسؤولية شخصية:** وتعني مسك جرد الممتلكات المنقولة والعقارية المكتسبة أو المخصصة لهم
 - **مسؤولية سياسية:** بالنسبة للوزراء والولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية.
 - **مسؤولية تأديبية:** وتتمثل في حق الأمر بالصرف الثانوي في مواجهة رؤسائهم.
- ويتمثل الدور المحاسبي للأمر بالصرف في المحاسبة الادارية للايرادات والنفقات وإعداد الحساب الاداري.